الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Science de Gestion

Département des Sciences commerciale

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

ثانية ليسانس علوم تجارية

مقياس الإقتصاد النقدي وأسواق رأس المال

محاضرة02: النقود: المفهوم. الأشكال

الأهداف:

- *التعرف على ماهية النقود*

- *تمكين الطالب من معرفة الأشكال المختلفة للنقود*

تلعب النقود دورا أساسيا في التأثير على التغيرات الحقيقية في الاقتصاد، لذلك تتضمن هذه المحاضرة توضيح مفهوم النقود ، والأشكال المختلفة التي تجعل منها أداة للتبادل ومقبولة قبولا عاما لهذا الغرض من قبل الأفراد.

أولا: المفهوم:

يشير معجم اللغة العربية أن كلمة نقود، مشتقة من الجذر نقد والنقد ما يعطي من الثمن معجلا وهو خلاف النسيئة، والنقد والتنقاد أيضا تمييز للدراهم وإخراج الزيف منها، كما تطلق كلمة نقد على المسكوك من الذهب والفضة. وبسبب انقسام الآراء حول دور وأهمية النقود في النشاط الاقتصادي خلال تاريخها الطويل، فليس هناك حتى الآن تحديد نهائي وقاطع لما تعنيه النقود.

1- تعريف النقود

عرفها الإقتصادي كينز بأنها "كل شيء يستخدم لتسوية المدفوعات باعتباره ذو قبول عام كوسيط للمبادلة ويستخدم لحفظ القوة الشرائية« .

ويرى روبرتسون أن النقود هي كل ما هو مقبول عموما في الدفع مقابل السلع، أو في الإبراء من جميع إلتزامات الأعمال.

من هنا يمكن التطرق إلى المداخل الرئيسية التالية:

- **المدخل النظري**: يعتبر أصحاب هذا المدخل أن النقود عبارة عن وحدة قياس تعكس قيمة التبادل (تحديد نسب التبادل بين محتلف السلع والخدمات)، وهي بمثابة سلعة مثل السلع الأخرى وذلك لسببين:

. أن للنقود منفعة كبقية السلع، فهي تقدم خدمات من خلال وظائفها.

. أن النقود بدأت كسلعة ثم كمعدن للمبادلة وتلبية إحتياجات الأفراد.

يشكل الطلب على الذهب والفضة من أجل الإستعمال نسبة ضئيلة من مجموع الطلب. فبافتراض أن البنك المركزي يتفادى شراء الذهب والفضة، فإن ذلك سيؤدي إلى تراجع سعر الذهب في السوق، الأمر الذي يعني أن إستعمال الذهب كنقود هو الذي يمنحه تلك القيمة التجارية. بالإضافة إلى ذلك يوجد فرق بين

قيمة النقود وقيمة السلعة، فقيمة النقود تتحدد بمقدار ما تساوي من سلع وخدمات، وليس للنقود قيمة ذاتية خاصة بها، فهي أداة للشراء أو تسديد الديون، أما السلعة تتحدد قيمتها بمقدار تلك الحاجة التي نرغب في تلبيتها.

- **المدخل المادي:** يهتم أصحاب هذا المدخل بوظيفتي النقود الأساسية (وسيط للتبادل، مقياس للقيم)، كما ركزوا على الشكل المادي الملموس للنقود، أي المقابل المادي لأداة القياس والتداول. بالإضافة إلى أن هذا المدخل لا يستثن من النقود أي شيء، بل يضم كل ما يلاقي قبولا عاما لدى المجتمع.

- **المدخل العملي:** يركز أصحاب هذا المدخل على الجانب الوظيفي للنقود (النقود كأداة للتبادل، مقياس للقيمة، مخزن للقيمة، معيار للمدفوعات الآجلة) وأن قبول الأفراد لأي شيء يؤدي هذه الوظائف مجتمعية هو نقود و ما خالف ذلك لا يعد نقودا .

إلا أن هناك بعض الانتقادات على أصحاب هذا المدخل، فمثلا هناك بدائل مثل الودائع لأجل التي يمكن أن تؤدي وظيفة مخزن للقيمة ولا تكون كأداة أو وسيط للمبادلة.

2- خصائص النقود:

يمكن تقسيم الخصائص التي تتمتع بها النقود إلى قسمين رئيسيين متلازمين هما:

- **خصائص جوهرية**، وهي:

. تتمتع النقود بالقبول العام من جميع أفراد المجتمع الذي تستخدم فيه، من خلال ثقة الجماعة فيها.

. أداة صالحة للإبراء أو المخالصة، وملزمة إلزاما، للحصول على السلع والخدمات ولتسوية والوفاء بالديون.

- **خصائص ثانوية:**

ونعني بها أنها تأتي في الأهمية بعد الخصائص الجوهرية، ولا يمكن الإستغناء عنها وهي:

. سهولة حمل الوحدات النقدية، ولتسهيل عملية التبادل يتعين أن تكون خفيفة في الوزن وصغيرة في الحجم.

. تماثل الوحدات النقدية وتجانسها تماما، وإلا سيعطي المتعاملون لبعض وحدات النقود قيمة أكبر من تلك التي يعطونها لوحدات أخرى، وبالتالي سيطلب عدد مختلف من وحدات النقود نفسها في مقابل السلعة أو الخدمة ذاتها وفقا لنوع وصفات الوحدات النقدية المعروضة على البائع، أي سيوجد للسلعة الواحدة أكثر من ثمن.

. القابلية للإنقسام أو التجزئة دون تحمل أي تكاليف أو نقصان في قيمتها أو قوتها الشرائية، بمعنى أن تكون وحدتها ا أساسية قابلة للإنقسام إلى عدد من الوحدات صغيرة القيمة تتناسب مع متطلبات التعامل في عمليات المبادلة.

. أن تكون قابلة للاستدامة، أي أن تتحمل بقدر كبير التعرض للتلف الذي يأتي كنتيجة للتداول من يد لأخرى، فالحبوب مثلا تعد نقود رديئة كنتيجة لتداولها، حيث تفقد خصائصها بمرور الوقت عليها.

ثانيا: أشكال النقود

مرت النقود بعدة أشكال وهي كالتالي:

1- النقود السلعية:

كانت أول خطوة للتغلب علي صعوبات المقايضة أن اهتدى الإنسان إلي استخدام سلع معينة تلعب دور النقود، ويعترف بأهميتها خاصة في عملية المبادلة بحيث تتمتع بتفضيل عدد كبير منهم. وقد أكد العديد من الإقتصاديين أن النقود كانت في شكل سلع، تتمتع بخصائص معينة في مجال التبادلات النسبية، و هذه السلع أول نقود عرفتها المجتمعات و سميت بالنقود السلعية مثلا (الشاي، الأرز، النحاس، الذهب، الفضة، الرصاص، الملح...إلخ.

2- النقود المعدنية:

1.2- ظهورها

بمجرد ظهورها تم فرض الارتباط بين المعدن والنقود منذ البداية، أي بمجرد اكتشاف المعادن والتحكم في تصنيعها؛ لدرجة أنه، حتى بداية القرن العشرين، كان الذهب، وبدرجة أقل النقود، مرادفين للمال وبالعكس. في البداية كانت المعادن، النحاس والبرونز، في شكل قطع، سبائك أو ببساطة أكثر، في شكل مسحوق للذهب والفضة. لذلك، تتطلب تسوية المعاملة سلسلة شاقة إلى حد ما من تقدير المحتوى ووزنه وتجزئته. ومع ذلك ، تظل الحقيقة أن هذا الشكل النقدي يشكل تقدماً اقتصادياً واجتماعياً كبيراً مقارنة بالنقود السلعية التي كانت تاريخياً عملة قديمة للمجتمعات حيث كان الاكتفاء الذاتي والاستهلاك الذاتي هما الاستثناءان. وبالتالي فإن النقود المعدنية قد رافقت وحفزت حركة التبادل المذهلة. وفي المقابل، فإن ضرورات التجارة فضلت ظهور أنشطة لتشكيل وتصنيع المعادن للاستخدام النقدي. حيث تم تصنيع العملات النحاسية والبرونزية والذهبية والفضية بأوزان مختلفة وتم تسليمها للاستخدام كعملة. وهكذا انتقلت النقود من مرحلة النقود السلعية (سلع تلعب دور الوسيط في المبادلات) إلى نقود معدنية (معادن تستعمل كأداة دفع ومخزن للقيمة).

2.2- تقسيم النقود المعدنية: تنقسم النقود المعدنية إلي قسمين رئيسيين:

- نقود معدنية رئيسية أو كاملة: مصنوعة عادة من الذهب أو الفضة وتكون قيمتها الاسمية كعملة مساوية لقيمتها الحقيقية كمعدن، وتكون لها قوة إبراء مطلقة أي تستعمل في الوفاء بالدين دون حدود.

- نقود معدنية مكملة أو مساعدة: تكون قيمتها الاسمية كنقد أكبر من قيمتها الحقيقية كمعدن وتكون عادة مصنوعة من البرونز.

و للنقود المعدنية عدة صور للتداول فسك النقود قد يقتصر على معدن نفيس واحد، الذهب أو الفضة، ولها قوة إبراء مطلقة ،وقد يوجد إلى جانب هذه القطع الرئيسية قطع من معادن أخرى تكون صغيرة القيمة ولا تكون لها إلا قوة إبراء محدودة .

3.2- قانون جريشام:

وإذا ما احتوى تداول النقود المعدنية على قطع نقدية مختلفة إما من نفس المعدن أو من معدنين مختلفين أحدهما أثمن من الاخر كان هذا النوع من تداول النقود مجالا لعمل قانون "جريشام" Gresham، المستشار المالي للملكة إليزابيث الأولى، وفكرته الأساسية أن "العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول ".

فقد لا حظ جريشام أن تخفيض قيمة العملة في عهد هنري الثامن أدى إلى إرتفاع سرعة دوران العملة الرديئة، وتناقص سرعة دوران العملة الجيدة للإحتفاظ بها بعيدا عن التداول. ومن هذه الملاحظة خرج جريشام بقانون عام وهو أنه في حالة تداول عملتين أحدهما أقل قيمة من الأخرى فإن العملة الرديئة لا تبقى في أيدي الناس، وإنما تنتقل من فرد إلى آخر. وهذا يؤدي إلى سرعة دورانها بينما يعمد الأفراد الذين يحصلون على العملة الجيدة إلى الإحتفاظ بها في منازلهم فتقل سرعة دورانها.

وهو ما يتحقق إذا أدت الظروف إلى أن تكون القيمة الحقيقية للعملة كمعدن أعلى من قيمتها الاسمية كقطعة نقدية، وفي هذه الحالة تنخفض القدرة الشرائية للنقود وتكون من مصلحة الأفراد تحويل قطع العملة الجيدة إلي معدن ، ومن ثم فإن العملة الرديئة تميل تدريجيا إلي طرد العملة الجيدة من التداول واختفائها تدريجيا.

كما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أن هذا القانون لا ينطبق في كل الأحوال، فإذا قلت كمية النقود الرديئة، فإن الأفراد يلجأون إلى التعامل بالعملة الجيدة، كما يرفض الأفراد قبول العملة الرديئة إذا كانت كميتها قليلة في التداول فتقل سرعة دورانها كما يصعب على الأفراد أن يتحولوا إلى التعامل بالعملة الرديئة في حالة تخفيض قيمة العملة، أو عند إنقاص وزنها، لأنهم تعودوا على التعامل بالعملة الجيدة.

4.2- خصائص النقود المعدنية: تتميز النقود المعدنية بعدة مميزات، منها:

- خفة الوزن وارتفاع القيمة

- صالحة للتخزين والادخار

- يعتبر الذهب والفضة من المعادن المتجانسة فالقطع المتساوية منها يكون لها قيمة واحدة ، بحيث تكون سهلة التحديد كوسيلة للدفع ووحدة للحساب.

- قابلية هذين المعدنين للتجزئة دون تعرض قيمتهما للتدهور ومن ثم فهما يستخدمان في المبادلات كبيرة وصغيرة الحجم.

5.2- أشكال النقود المعدنية: تدرج الأفراد في استخدام النقود المعدنية "المعادن النفيسة" إلى إن أصبحت في شكل قطع نقدية،وعلي هذا الأساس اتخذت شكلين أساسين هما:

- **النقود الموزونة :**كان الأفراد يقبلون النقود المعدنية بعد وزنها و اختبار عيارها في كل مرة يتعاملون بها-والمقصود هنا بالعيار هو مقدار ما تحتويه من معادن خالية من الشوائب- وذلك بحضور شخصية بارزة تدعى حامل الميزان الذي يقوم بوزن المعدن النفيس وذلك من أجل إثبات شرعية المعاملات ومنع الغش ،واثبات للمجتمع أن الدولة حاضرة.

- **النقود الحسابية المضروبة :**لقد أدخلت تعديلات على السبائك النقدية حيث قسمت إلى قطع وأجزاء ووضع عليها ختم رسمي يضمن وزنها وعيارها حتى لا توزن وتختبر في كل مبادلة، كما بدأت السلطات تفكر في أن تقوم بضمان سك النقود المعدنية حتى تعطي ضمانا للعملات المعدنية المسكوكة والتي تكون مطابقة للمواصفات القانونية، فلم يعد بإمكان الأفراد سك النقود المعدنية ، بل تولت الدولية حق ضرب النقود ، وهو ما يضفي عليها طابع الإلزامية في التعامل بقوة القانون، كما أنه اتجاه نحو ربط النقود بسيادة الدولة، وأصبحت العملية تؤخذ في أحد وجهيها صورة أو أسم أو رمز لصاحب السلطة.

3- النقود الورقية:

1.3- ظهورها

يعود النقد الورقي إلى القرن السابع عشر ميلادي، حينما كان يعهد الأفراد بما لديهم من عملات معدنية أو سبائك نفيسة إلى التجار و الصاغة والصيارفة ليحتفظوا بها لهم في أماكن آمنة بعيدة عن مخاطر الضياع و يتلقون مقابل ذلك عمولة الحراسة، وكان هؤلاء الصاغة والتجار والصيارفة يقومون بتحرير وثائق أو شهادات ورقية لصالح المودعين و ذلك بإثبات حقهم في ودائعهم ورجوعها إليهم متى طلبوا ذلك، و كانت هذه الشهادات في بداية الأمر "إسمية" أي باسم صاحب الوديعة وكان إذا أراد المودع أن يقوم بعملية شراء سلعة أو تسديد دين، كان عليه أن يتقدم إلى المودع لديه وديعته و يستردها مقابل تقديم الشهادة الورقية إليه، و يستلم الذهب ويدفعه إلى البائع الذي اشترى منه السلعة أو يقوم بتسديد دين كان في ذمته، هذا من جهة المشتري، أما الشخص البائع كان إذا تلقى الذهب ثمنا لسلعته كان عليه أن يتقدم إلى أحد مؤسسات الإيداع المكونة من التجار والصاغة والصيارفة ليحتفظ بهذا الذهب مقابل أن يتلقى شهادة ورقية تثبت حقه في ملكية الذهب. **(مفتاح، 2005)**

وفي هذه المرحلة كان يتم تداول هذه السندات (شهادات الإيداع أو الورقية)من يد إلى يد بإتباع الطرق التجارية السائدة وبوجه خاص التظهير، خاصة وأنه مع انتشار وتداول هذه السندات بدأ التخلي عن حمل الذهب من المودع لديهم ثم العودة إليهم مرة أخرى، وتم استعمال التظهير أي التصديق على ظهر الشهادة كوسيلة لنقل ملكية هذه الشهادة و الدلالة على وجود مقابلها ذهبا، وهذا مما زاد في ثقة مؤسسات الإيداع، ومع زيادة الثقة في قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة لطلبات أصحاب الودائع وإعطائهم قيمتها في شكل معادن نفيسة متى تقدموا لها، كما أن زيادة المعاملات أدت إلى زيادة استخدام الشهادات الورقية وقامت مؤسسات التجارة والصاغة والصيارفة بإصدار شهادات ليست إسمية وإنما أضيف إليها عبارة "لحاملها" و ذلك من أجل تسهيل عملية انتقال ملكية هذه الشهادات بمجرد الحصول عليها بدون أن يكون هناك حاجة للتظهير على هذه الشهادات، وبدأت هذه الشهادات تنوب عن النقود المعدنية النفيسة ولذلك سميت هذه الشهادات بالنقود النائبة. وكانت قيمة هذه الشهادات تساوي دائما قيمة الإيداعات الذهبية المودعة لدى مؤسسات إصدار الشهادات و هذا يعني أن التغطية المعدنية للنقود الورقية النائبة كانت 100 %و كما تسمى بالنقود الإئتمانية.

ولعل أول محاولة حقيقية لإصدار هذه الشهادات الورقية كانت من طرف بنك أمستردام سنة ،1609وفي سنة 1656أصدر بنك استكولهم الذي أسس في السويد. ومع تطور الأحداث و ضغطها انتشر استخدام هذه الأوراق و انفصل إصدارها عن إيداع النقود لدى البنك، وأصبح الإصدار متعلقا بعمليات القروض التي يمنحها البنك، أي لم يعد إصدار هذه الأوراق مرتبطا بودائع حقيقية يقوم الأفراد فيها بإيداع نقودهم المعدنية لدى البنك. فقد لاحظت البنوك أن الأفراد يتداولون هذه الأوراق أو السندات ويستخدمونها كوسيلة للوفاء ولم تعد تطلب كل قيمة هذه السندات للتحويل إلى نقود معدنية، ولذلك فقد عمدت هذه البنوك إلى إقراض الأفراد مباشرة لسندات أو أوراق تصدرها وهي تدرك أن هذه السندات ستستخدم كوسيلة للوفاء دون أن تقدم كلها للتحويل إلى نقود. حتى جاء القرن التاسع عشر الذي أصبحت فيه كل البنوك تصدر النقود الورقية و التي سميت "البنكنوتBank Note".

وفي النظام النقدي المعاصر، الأوراق والنقود المساعدة يتم إصدارها من قبل مؤسسة الإصدار (البنك المركزي)، لذلك تسمى أيضا بالنقد المركزي.

2.3- السعر ا الإجباري للنقود الورقية

بحيث بقيت أوراق البنكنوت تتمتع بالقبول من قبل الأفراد اختياريا و لم يصل المجتمع إلى حالة اعتبار نقود أوراق البنكنوت تتمتع بالقبول الإجباري حتى منتصف القرن التاسع عشر، حيث بدأت الدول تتدخل في تنظيم تداول الأوراق النقدية بواسطة فرض الطابع القانوني عليها، و أصبح الأفراد ملزمين قانونيا بقبولها في كل معاملاتهم و لتسديد ديونهم ، و بالرغم أن النقود الورقية أصبحت نقودا قانونية وإجبارية إلا أنها كانت في البداية قابلة لتحويلها إلى ذهب أو فضة، و لكن مع قيام الحرب العالمية الأولى ونقص الأرصدة الذهبية في معظم دول العالم بسبب النفقات العسكرية بدأت دول العالم تتخلى عن التحويل و تفرض السعر الإجباري للنقود الورقية، و الذي نتج عنه عدم قابلية تحويل هذه النقود إلى معادن نفيسة ، و بالتالي يمكن القول أن النقود الورقية تطورت فوصلت إلى مرحلة النقود النهائية " أي ليست ورائها نقودا أخرى تغطيها. وهكذا فإن فرض السعر الإجباري للنقود الورقية قد يحرم الأفراد من القدرة على تحويل النقود الورقية إلى ذهب، أما البنك فإنه يظل ملتزما بكافة القيود المفروضة عليه عند اصدار النقود الورقية

4- النقود الكتابية:

لقد شهد القرن التاسع عشر ازدياد أهمية الودائع الجارية كأداة لتسوية الديون في كثير من الدول حتى أصبحت نقود الودائع (النقود الكتابية) أهم وسائط الدفع في الأنظمة النقدية المتقدمة، وأصبح الشيك (أداة أساسية لنقل ملكية هذه النقود) أداة رئيسية للوفاء بالمدفوعات النقدية، كما أنها تعتبر من أهم أدوات الإئتمان في العصر الحديث.

فبعد أن تطورت النقود الورقية وأصبحت نقودا إجبارية قابلة للتحويل تعتمد قيمتها على قبول الأفراد لها بإلزام القانون، كانت البنوك تقوم بقبول ودائع الأفراد من تلك النقود الورقية ، و تقدم تعهدا بالدفع في شكل قيود كتابية في سجلات البنك تبين التزام البنك بدفع جزء من هذه النقود للمودع أو لأمره عند الطلب، و يتم تداول هذه النقود عن طريق الشيكات التي تعتبر مجرد وسيلة لتداول النقود الكتابية، و بذلك وصلت النقود إلى مجرد قيد في دفاتر البنك.

والأمر الجديد في النقود الكتابية هو أن تعهد البنك كان يأخذ شكل شهادات ورقية عندما كانت الإيداعات من النقود المعدنية ذهب أو فضة و يأخذ في النقود الكتابية شكل قيود كتابية في حساب مفتوح باسم المودع للنقود الورقية، وبإمكان العميل الحصول على نقوده الورقية من البنك الذي أودع فيه نقوده متى شاء، ثم إن هذه النقود الورقية التي يسحبها صاحبها المودع ستعود كلها أو جزء منها إلى البنك مرة أخرى بواسطة عميل لديه حساب في البنك، وهكذا تتكرر عملية القيد الكتابي لهذه الوديعة الجديدة باسم العميل الجديد، وهذه العملية أي عملية السحب ثم العودة مرة أخرى إلى الدائرة البنكية فيها ضياع للجهد والوقت، واختصارا لكل هذا فانه أصبح بمستطاع العميل المودع لدى البنك أن يأمر البنك الذي لديه حسابه أو وديعته بتحويل المبلغ الذي يريد سحبه إلى حساب الشخص الأخر، وبالتالي فان العملية هنا تتم بمجرد قيود كتابية يجريها البنك في دفاتره ويتم تحويل المبلغ من حساب الشخص الثاني عن طريق القيد في حسابات العملاء عن طريق الشيك الذي يمثل أداة لتداول النقود الكتابية ونلاحظ أن النقود الكتابية هي الودائع الجارية ذاتها وليست الشيكات التي تعتبر وسائل تداول الودائع ،وهذا يبين لنا حقيقة وهي أنه بدون وجود ودائع فليس هناك أي أهمية للشيكات.

5- النقود الإلكترونية:

1.5- ظهورها:

يرى البعض أن نشأة النقود الإلكترونية يعود إلى عام 1860، حيث تم تحويل مبلغ مالي بإستخدام التلغراف، إلا أن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد حوالة نقدية من شخص إلى شخص آخر. ويرى آخرون أن أصل النقود ا إلكترونية يعود إلى إختراع الكتابة المشفرة Cryptography، وقد استخدم العسكريون وسائل الإتصال المشفرة في نقل أسرار الأعداء.علما أنه يوجد نوعان من الإتصال المشفر: تشفير ذو مفتاح خاص أو متشابه Symmetric Key Cryptography، وتشفير ذو مفتاح عام Public Key Cryptography ، ويقصد بالمفتاح Key الأداة المستخدمة لقراءة الرسالة المشفرة. ففي النوع الأول، يكون لدى المرسل والمستقبل نفس المفتاح وهو كتاب فك الشفرة، بينما يوجد في النوع الثاني مفتاح عام للإرسال ومفتاح خاص للإستقبال. ورغم أن خدمة تحويل الأموال قد بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1918 وذلك عند قيام بنوك الإحتياطي الفدرالي بنقل النقود بواسطة التلغراف، فإن الإستخدام الواسع للنقود الإلكترونية لم يبدأ إلا في عام1972 عندما تأسست دار المقاصة الآلية Automated Clearinghouse. حيث تولت هذه المؤسسة عملية إمداد خزانة الولايات المتحدة الأمريكية وأيضا البنوك التجارية ببديل إلكتروني لإصدار الشيكات Check Processing. وعلى نفس المنوال، انتشر وجود أنظمة مشابهة في أوروبا، ونتج عن هذا استخدام النقود الإلكترونية بصورة شائعة.

ولم تعرف البطاقات البلاستيكية الإلكترونية إلا في عام 1970 على يد الياباني Kunitaka Arimura الذي قام بتطوير الشريحة الإلكترونية التي تثبت على البطاقة البلاستيكية التي تحتوي على المخزون النقدي أو بيانات أخرى. وفي عام 1974 طور الفرنسي Roland Morens هذا الإختراع من خلال تطوير أوجه استخدام هذه

البطاقة ا إلكترونية. كما قام Honeywell Bull بإختراع البطاقة الذكية Smart Card عام 1979، والتي تعتبر شكل رئيسي للنقود الإلكترونية، وفي عام 1986 لجأت French Bank Card Association إلى إنتاج البطاقات الذكية بإستخدام تكنولوجيا أكثر تقدما،

2.5- التعريف والخصائص:

- التعريف

استخدم مصطلح النقود ا إلكترونية للتعبير عن مجموع التحويلات الإلكترونية للنقود من حساب إلى حساب ،كما تشير إلى بطاقات الدفع الجديدة المستخدمة في التجارة الإلكترونية : الدينار مثلا. وتتعلق التجارب المرتبطة بالممارسات الجديدة للدفع والمنفذة في بعض الدول الأوروبية، باستخدام ما يسمى "محفظة النقود الإلكترونية ". أيضا يمكن القول أن النقود ا إلكترونية تدل على العلامات النقدية المخزنة على وسيط نقدي. وتسمح أداة محفظة النقود الإلكترونية (تضم النقود إلكترونية) بتسهيل تداول النقود الإلكترونية. فحامل البطاقة ومن أجل تسوية صفقة معينة، يحول مباشرة وحدات إلكترونية من بطاقته نحو بطاقة البائع. ...حساب المشتري (حامل البطاقة) يصبح مدين عند شراء الوحدات الإلكترونية من طرف المصدر (l'émetteur)، وحساب البائع يصبح دائن عندما يطلب من المصدر تحويل الوحدات الإلكترونية الموجودة في محفظته للنقود الإلكترونية إلى نقود كتابية.

وتعتبر النقود الالكترونية احدث تطور وصلت إليه وسائل الدفع، ويقصد بها الوسائل الالكترونية (الحاسوب) لتحويل أية مبالغ من جهة إلى أخرى كدفع رواتب الموظفين أو تسديد الديون أو دفع قيمة مشتريات سلعية أو خدمية، ويتم ذلك من خلال نظام الكتروني عرف باسم نظام تحويل الأموال الالكتروني.

وجدير بالذكر أن عمليات الدفع الحديثة (النقود الإلكترونية) باعتبارها شكل نقدي جديد، تشكل موضوع نقاش، فمثلا بنك فرنسا (البنك المركزي) إعتبر النقود ا إلكترونية أداة دين تسمح بتسهيل تداول النقود الكتابية، أي طريقة جديدة لإدارة النقود الكتابية.

الخصائص

من بين الخصائص التي تميز النقود الإلكترونية نجد ما يلي:

- **النقود الإلكترونية قيمة نقدية مخزنة إلكترونيا:** على عكس النقود القانونية، فإن النقود الإلكترونية عبارة عن بيانات مشفرة يتم وضعها على وسائل إلكترونية في شكل بطاقات بلاستيكية أو على ذاكرة الكمبيوتر الشخصي.

- **سهلة الحمل:** تتميز بسهولة حملها نظرا لخفة وزنها وصغر حجمها، فهي أكثر عملية من النقود العادية. بحيث تجنب الفرد حمل نقدية كبيرة لشراء السلع والخدمات.

- **النقود الإلكترونية عبارة عن نقود خاصة:** على عكس النقود القانونية التي يتم إصدارها من قبل البنك المركزي، فإن النقود الإلكترونية يتم إصدارها في غالبية الدول عن طريق شركات أو مؤسسات ائتمانية خاصة، لذلك السبب سميت بالنقود الخاصة.

3.5- أشكال النقود الإلكترونية:

وهناك عدة أشكال للنقود الالكترونية والمتمثلة فيما يلي:

- **بطاقات الدين** :وهي بطاقات الكترونية تمكن المستهلكين من شراء ما يلزمهم من خلال تحويل الأموال الكترونيا من حساباتهم في البنك الى حساب التاجر، وتستعمل هذه البطاقات في أماكن عدة تقبل التعامل هذه البطاقات مثل أسواق السوبر ماركت التي تملك جهازا خاصة يسمى قارئ البطاقة عند نقطة الصندوق، حيث يتم إدخال البطاقة في هذا الجهاز ليقوم بخصم قيمة المشتريات من حساب المشتري ويحولها إلى حساب التاجر.

- **بطاقة القيمة المخزونة** :هذه البطاقة تشبه بطاقة الدين، ولكن تختلف عنها في أن قيمة النقد بها محددة وثابتة، على خلاف بطاقة الدين التي قيمة النقد بها غير محددة وإنما حسب رصيد حساب المشتري، وفي بعض الحالات يمكن أن يكون الرصيد مدين في حدود معينة، ويعرف هذه البطاقات كذلك بالبطاقات الذكية.

- **النقد الالكتروني** :وهي شكل من أشكال النقود الإلكترونية التي يمكن أن تستعمل على شبكة الاتصالات الانترنت لشراء السلع والخدمات.؛ حيث يحصل المستهلك على النقد الالكتروني من خلال فتح حساب مع بنك له روابط بالانترنت، وبعد ذلك يقوم بتحويل النقد الالكتروني إلى جهاز الحاسوب الخاص به فيذهب إلى محل بالانترنت واختيار الشيء الذي يريده بينما النقد الالكتروني يحول تلقائيا من حاسبة المستهلك إلى حاسبة البائع أو التاجر.

- **الشيكات الالكترونية** :تسمح الشيكات الالكترونية لمستعملي الانترنت ان يدفعوا قوائمهم مباشرة عبر الانترنت دون إرسال شيكات ورقية، بحيث يرسل الشيك الالكتروني الى الطرف الاخر الذي بدوره يرسله الى البنك الذي يتعامل معه، وفي اللحظة التي يؤكد فيها البنك المستلم لذلك الشيك الالكتروني ويكون شرعيا يحول النقود من حساب البنك الأصلي إلى حساب المستلم؛ ولان هذه العمليات تتم الكترونيا فإنها الأرخص والأكثر ملائمة من استعمال الشيكات الورقية، حيث قدر الخبراء أن تكلفة استعمال الشيكات الالكترونية اقل من ثلث كلفة إجراء المعاملة بالشيكات الورقية.

وهكذا يمكن القول أن النقود تطورت بشكل تدريجي نحو عدم التجسيد: من سلعة ومعادن نفيسة، نقود قانونية في شكل نقود ورقية (أوراق البنكنوت)، إلى نقود ليس لها وجود مادي أو غير مجسدة في شكل نقود كتابية، إلى نقود غير مادية أكثر، في شكل نقود إلكترونية.